

النشرة الأسبوعية للضريبة غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٠

آخر المستجدات في الإمارات العربية المتحدة

قرار المحكمة الاتحادية العليا بشأن غرامات التصريح الطوعي

أصدرت المحكمة الاتحادية العليا في الإمارات العربية المتحدة ("الدولة") القرار الذي قد طال انتظاره بشأن مدى تطبيق غرامات التأخر في السداد على التصاريح الطوعية التي يقدمها دافع الضرائب، بالإضافة إلى الغرامات الثابتة والنسبية المترتبة على تقديم التصريح الطوعي.

ويأتي هذا الموقف الذي تبنته المحكمة الاتحادية العليا معارضاً لقرار لجنة فضّ المنازعات الضريبية والمحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف، حيث قضت جميعها لصالح دافع الضرائب. وفي جوهره يأتي قرار المحكمة الاتحادية العليا مؤيداً لسياسة الهيئة الاتحادية للضرائب من حيث تطبيق غرامات التأخر في السداد من تاريخ استحقاق تقديم الإقرار الضريبي الأساسي (والذي يكون التصريح الطوعي عن الخطأ مرتبطاً به).

للاطلاع على ملخص القرار الصادر عن المحكمة الاتحادية العليا وتأثيره على التصاريح الطوعية اللاحقة والظعون الحالية، يرجى مراجعة [الإشعار الصادر عن "ديلويت"](#) في هذا الشأن.

ومما لا شك فيه أنّ هذا القرار يشكل أول قرار رئيسي صادر عن المحكمة الاتحادية العليا بشأن الضرائب في الدولة. وعليه، في حال كنتم قد قدّمتم تصاريح طوعية إلى الهيئة أو كانت لديكم أي غرامات مالية مستحقة للهيئة أو أي دعوى قضائية حالية فيما يتعلق بهذه المسألة، يرجى التواصل مع أحد خبراء الضريبة غير المباشرة الواردة معلوماتهم أدناه والذين سيكونون على أتم استعداد لمناقشة الأمر معكم.

الندوة الإلكترونية للضريبة غير المباشرة لقطاع المستهلكين بتاريخ 3 نوفمبر 2020

شهدت الأشهر القليلة الماضية اضطرابات كبيرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وقد انعكس ذلك بشكل خاص على قطاع المستهلكين الذي يواجه تحديات نتيجة تأثير سلاسل التوريد وسلوك المستهلكين بهذه الاضطرابات، ناهيك عن قيام الهيئة الاتحادية للضرائب بإجراء المزيد من عمليات التدقيق والرقابة على الامتثال الضريبي للأعمال.

وعليه، فإنّه يسعدنا دعوتكم للانضمام إلى الندوة الإلكترونية للضريبة غير المباشرة في قطاع المستهلكين، والتي ستعقد يوم الثلاثاء 3 نوفمبر 2020 الساعة 12:00 ظهراً (بتوقيت الإمارات العربية المتحدة).

وخلال هذه الندوة الإلكترونية، سيستعرض فريق المتخصصين في مجال الضرائب غير المباشرة الموضوعات التالية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لقطاع المستهلكين:

- الآثار المترتبة على ضريبة القيمة المضافة فيما يتعلق بترتيبات إقامة الموظفين؛
- التعديلات التشريعية الأخيرة التي تؤثر على المعاملة الضريبية لتصدير الخدمات؛
- القواعد المتعلقة بالمناطق المحددة لأغراض ضريبة القيمة المضافة والمسائل المرتبطة بسلسلة التوريد؛

- الآثار المترتبة على ضريبة القيمة المضافة فيما يتعلق بالعروض الترويجية والخصومات والتخفيضات؛
- الإجراءات المتعلقة بالمنازعات الضريبية والطعون؛ و
- المستجذات المتعلقة بالرسوم الجمركية.

في الختام، نتطلع إلى انضمامكم لهذه الندوة، وفي حال أردتم التسجيل، يُرجى الضغط [هنا](#).

آخر المستجدات في سلطنة عُمان

تحليل قانون ضريبة القيمة المضافة

أعلنت حكومة سلطنة عُمان الموافقة على المرسوم السلطاني رقم 2020/121 بإصدار قانون ضريبة القيمة المضافة، والذي نُشر باللغة العربية في العدد رقم 1362 من الجريدة الرسمية بتاريخ 18 أكتوبر 2020. كما تجدر الإشارة إلى أن القانون سيدخل حيز التنفيذ اعتباراً من 16 أبريل 2021، أي بعد 180 يوماً من نشره في الجريدة الرسمية.

ويشتمل قانون ضريبة القيمة المضافة على 13 فصلاً و106 مادة، على أن تتضمن اللائحة التنفيذية التي سيتم إصدارها خلال الشهرين المقبلين المزيد من التفاصيل بشأن بعض القرارات الرئيسية المتخذة. وتجدر الإشارة إلى أن ضريبة القيمة المضافة ستُفرض بنسبة أساسية وهي (5%)، مع تطبيق نسبة الصفر على بعض التوريدات أو إعفاؤها من الضريبة.

ومما لا شك فيه أن ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة واسعة النطاق، وتُفرض على استهلاك جميع السلع والخدمات تقريباً. كما تُطبّق ضريبة القيمة المضافة على استيراد السلع والخدمات إلى عُمان. أما فيما يتعلق ببعض المعاملات كالهيايا أو العيّنات المجانية أو الاستخدام الخاص لأصول الأعمال، فتُعامل على أنها توريدات "اعتبارية" وتقع ضمن نطاق ضريبة القيمة المضافة.

للاطلاع على التحليل المفصّل بشأن قانون ضريبة القيمة المضافة والإجراءات المُقترحة اتخاذها، يُرجى مراجعة [الإشعار](#) الصادر عن "دبليو" في هذا الشأن.

ويشكّل إصدار القانون منعطفاً هاماً بالنسبة لضريبة القيمة المضافة في عُمان، وسيتمّ توضيح العديد من جوانب القانون في اللائحة التنفيذية والمعلومات الإرشادية الأخرى. وعليه، يجب على المعنيين الاستعداد لهذه العملية والبدء بطرح الأسئلة والاستفسارات التي يرغبون في مناقشتها، لا سيّما وأن إصدار القانون يترتب عليه قيام الأعمال بإعطاء الأولوية لعملياتها المالية من أجل ضمان الامتثال.

آخر المستجدات في المملكة العربية السعودية

الهيئة العامة للزكاة والدخل تصدر نشرة ضريبية بشأن تطبيق نسبة الصفر على الخدمات

أصدرت الهيئة العامة للزكاة والدخل ("الهيئة") في المملكة العربية السعودية [نشرة ضريبية](#) بشأن تطبيق النسبة الصفرية على الخدمات المورّدة خارج المملكة وفقاً للمادة (33) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة.

والجدير بالذكر أنّ هذه النشرة الضريبية التي صدرت باللغة العربية تتوافق مع مضمون [الدليل الإرشادي](#) الخاص بتوريدات الخدمات لغير المقيمين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والصادر عن الهيئة في 2019، وتتناول ما ورد في الدليل المذكور بصورة موجزة.

هذا الملخص مخصص لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة به. ولا يغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضي التي ناقشها. لذا، نرجو عدم التصرف بناءً على محتوياته دون تلقي مشورة رسمية.